KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA SELANGOR
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE SELANGOR
INSTITUT KAJIAN HADIS & AQIDAH
HADITH & AQIDAH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف والعقيدة الإسلامية
HADIS
الحديث
e - ISSN 2550 - 1585
International Refereed Academic Journal in Hadith Studies
Published biannually by :
HADITH AND AQIDAH RESEARCH INSTITUTE (INHAD), Selangor International Islamic University College (KUIS)
Bandar Seri Putra, 43600, Bangi, Selangor (Darul Ehsan) Malaysia, Tel: 03 - 8911 7000 Ext: 6129/6130. Fax: 03 - 8926 6279
Email: jurnalhadis@kuis.edu.my Web: www.journal.kuis.edu.my/hadis/

تحديات في فهم السنة النبوية

دراسة تحليلية نموذجية

د. أحمد المجتبى بانقا

الملخص

يتناول هذا البحث عرض بعض التحديات في فهم السنة النبوية، ويدرسها دراسةً تحليليةً، ويرتكز بدوره على المنهج الاستقرائي التاريخي المعني بتتبع الأدلة والقضايا والمسائل ذات الصلة بالتحديات التي ساهمت في إعاقة فهم السنة النبوية، والمنهج التحليلي الذي يعنى بتحليل تلك التحديات من حيث أسبابها ودوافعها وآثارها ونتائجها، ومن ثم رسم القواعد المعينة في توسعة مدارك الأمة في فهم سنة النبي ﷺ. وبناءاً عليه فإن محاور البحث تدور حول دراسة الضوابط الفاعلة في فهم السنة، من واقع جمع الروايات، أو مدلولات اللغة، أو مقاصد الشرع،....الخ. دراسة دوافع وأسباب القصور في فهم السنة، كالدوافع المتعلقة بسوء القصد كالمذهبية، والفكرية، والسياسية، أو المتعلقة بقصور الفهم، كالجهالة بمقاصد الشرع أو مدلولات اللغة، أو قلة الصنعة الحديثية. مدارسة التحديات التاريخية والمعاصرة في فهم السنة النبوية، بيان أثر التكنولوجية الحديثة في تنامي مقدرات فهم السنة وكيفية الاستفادة منه.

الكلمات الافتتاحية: تحديات. فهم. السنة النبوية. دراسة تحليلية.

(CHALLENGES IN UNDERSTANDING THE PROPHETIC SUNNAH: A TYPICAL ANALYTICAL STUDY)

Dr. Ahmad Mujtaba Banqa

Department of Quran and Sunnah Studies, Kulliyah of Revealed Knowledge and Human Sciences, International Islamic University Malaysia (IIUM), email: yasir1913@gmail.com

ABSTRACT

This research addresses some of the challenges in understanding the Prophetic Sunnah and is studied by an analytical study. It is based on the historical-inductive method of tracking evidences, issues and cases related to the challenges that hindered the understanding of the Prophetic Sunnah and the analytical approach that analyzes these challenges in terms of their causes, motives, effects and consequences, then the specific rules can be drawn in expanding perception of the Ummah in understanding the Sunnah of Prophet peace be upon him. Accordingly, the research's theme revolves around: Studying the effective measures in understanding the Sunnah, from the collection of narratives, or the denotations in

the language, or the objectives of Sharia, etc.. Studying the motives and reasons for the lack of understanding of in the Sunnah, like the motives which are related to insincerity such as sectarian, ideological, political, or matters related to lack of understanding, such as ignorance of the objectives of Shari'a or the meanings of language, or lacking in terms of modern workmanship/skills. The study of historical and contemporary challenges in understanding the Sunnah of the Prophet, demonstrating the impact of modern technology on the growing understanding of the Sunnah and how to benefit from it.

Keywords: *Challenges. Understanding. Prophetic Sunnah. Analytical study*

Received: May 07, 2014 Accepted: April 21, 2016 Online Published: June 28, 2017

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسوله محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد: فإنَّ السنة النبوية تعد المصدر الرئيس في بيان القرآن الكريم، قال الله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) [الإسراء: 44]. وقال النبي ﷺ: «نضَّر الله امْرأً سَمِع مقالتي هذه، فحَفِظها حتى يبلغ غيره، فرُبَّ حامل فِقْه إلى مَن هو أفقه منه، ورُبَّ حامل فِقْه غير فقيه،...»[1]، إذ مناط التكليف انبنى على فهم السنة واستيعاب مرادها. وهذا ما وعاه الأصحاب ﷺ الذين تربوا في كنف المصطفى ﷺ فاستناروا بنور النبوة، فصفت قرائحهم، وانحصرت خلافاتهم ضمن قضايا معدودة يحتملها الشرع. وبعد رحيل هذا الجيل الصافي مرت السنة بتحديات تاريخية تتعلق بفهمها إثباتاً وإدراكاً، تقل وتزداد وفق الظروف الزمنية والمكانية المحيطة. فإن كان تحدي فهم السنة في القرون الأولى ارتكز على الخلافات المذهبية والفكرية والسياسية والدينية، وعلى أثره انتشر الوضع في الحديث، وأثيرت شبهات حول السند والمتن، وعُطِلت أحاديث على يد الشيعة والمعتزلة والخوارج، وما تفرع عنهم من زنادقة ورافضة، وقدرية، ونواصب،...الخ.

فإن الواقع المعاصر توسعت فيه دواعي التحدي لفهم السنة الشريفة، أضحت العولمة الداعية إلى حرية الفكر والاختيار والنقد المطلق، والتكنولوجية الحديثة وما صاحبها من وسائل التواصل الاجتماعي التي أثرت في تداخل المذاهب الفكرية المختلفة، من علمانيين، وحداثيين، وقرآنيين، وليبراليين ومن على شاكلتهم من المدارس التي أثبتت مناهجها قصوراً ملموساً في فهم سنة النبي ﷺ. وبناءاً عليه فإن إشكالية البحث تكمن في استيعاب دوافع وآثار التحديات في فهم السنة، وكيفية معالجتها. وهذا البحث بدوره يرتكز على معالجة هذه القضية، وينبّه على أخطارها.

المبحث الأول: فهم السنة مقصوده وضوابطه:

[1] أخرجه الترمذي في **الجامع**، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، برقم: 2657، صححه الألباني.

المطلب الأول: تعريف "الفهم" لغةً واصطلاحاً:

"**الفهم" لغةً**: هو العلم بالشيء ومعرفته، وحُسنُ تصوّر المعنى، أو جودةُ استعداد الذهن للاستنباط، أو الفقه، قال الله تعالى: (..مَا نَفْقَهُ كَثِيراً مِمَّا تَقُولُ..) [هود:91]. أي: لا نفهم، وقال تعالى: (...وَلَكِنْ لا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ) [الإسراء: 44]، أي لا تفهمون. وتقول العرب: "فَقهت كلامك"، أي: فهمته، وبهذا يكون الفهم مغايراً للعلم، إذ العلم مطلق الإدراك. والفهم عبارة عن جودة الذهن، من جهة تهيئه لاقتناص كل ما يَرد عليه من المطالب، وإن لم يكن المتصف به عالماً، كالعامي الفطن[1]، وقد يدرك باللفظ وقد يدرك بلغة البدن وهو جزء من علم الفراسة المفسر للغة البدن كالتعبير بالوجه واليدين والرجلين ونبرة الصوت وغيرها، وهذا في السنة كثير[2].

"**الفهم" اصطلاحاً**: هو تصور المعنى من لفظ المخاطب[3]، وقال الراغب الأصبهاني: "هيئة في النفس بها يتحقق ما يحس. وهي تتمثل في معاني المعرفة، والعلم، والعقل"[4]. وعرفه ابن حجر بقوله: "فطنة يَفهمُ بها صاحبها من الكلام ما يَقترنُ به من قول أو فعل"[5].

المطلب الثاني: مقاصد الفهم:

يقصد بالفهم معرفة مقاصد الأحاديث واستنباط الأحكام منها، وضبط قواعد التحليل والتحريم فيها. قال ابن قيم الجوزية: "صحة الفهم، وحُسن القصد من أعظم نعمة الله التي أنعم بها على عبده، بل ما أُعطى عبدٌ عطاءً بعد الإسلام أفضل ولا أجل منها، بل هما ساقا الإسلام، وقيامه عليها، وبها يأمنُ العبد طريق المغضوب عليهم الذين فسد قصدهم، وطريق الضالين الذين فَسدت فهومهم، ويصير من المنعم عليهم الذين حَسُنَت أفهامهم ومقصودهم، وهم أهل الصراط المستقيم الذين أُمرنا أن نسأل الله أن يهدينا صراطهم في كل صلاة. وصحة الفهم نور يقذفه الله في قلب العبد، يميز به بين الصحيح، والفاسد، والحق، والباطل، والهدى، والضلال، والغي، والرشاد، ويَمُده حسن القصد، وتحرى الحق، وتقوى الرب في السر والعلانية، ويقطع مادته، اتباع الهوى، وإيثار الدنيا، وطلب مَحْمَدة الخلق، وترك التقوى"[6].

---

[1] ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، ج1، ص86.

[2] محمد شريف الشيخ صالح الخطيب، **لغة الجسم في السنة النبوية دراسة موضوعية**، ص42.

[3] محمد عبد الرؤوف المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، ص576.

[4] الفراهيدي، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، ج4، ص61.

[5] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي أبو الفضل، **فتح الباري**، ج1، ص165.

[6] ابن القيم، **إعلام الموقعين**، ج1، ص87.

وتنشق من "الفهم" التفهم، وهو إيصال المعنى إلى فهم السامع بواسطة اللفظ[1]، لأن الفهم هو إدراك ما يعنيه شخص بالقول، أو بالعمل، أو بالاستنباط. وللفهم ألفاظ مقاربة منها: الفقه[2]، والبصيرة[3]، والتفكر[4]، والتأمل[5]، الاعتبار[6]، الاستبصار، ومنه قول النبي ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين..»[7].

المطلب الثالث: ضوابط فهم السنة:

فهم سنة النبي ﷺ، ينبني عليه فهم التشريع الإسلامي، فالنبي ﷺ هو المبلغ والمبين، والمؤكد لمقاصد القرآن والإسلام، قال الله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) [النحل: 44]، ولقد علم النبي ﷺ الصحابة معاني القرآن، كما علمهم ألفاظه، لحثّ القرآن الكريم على الفهم والتدبر، قال تعالى: (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ..) [محمد: 24]، وقال تعالى: (..إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) [يوسف: 2]، ومن المعلوم إن مقاصد الألفاظ هي مبتغى كل كلام، فأولى بذلك القرآن والسنة، حيث بهما كمال الدين، وفيهما سعادة الإنسان ونجاته[8]. وبناءاً على ذلك فإن فهم السنة النبوية في حاجة لضوابط سليمة من خلالها يتحرى المراد بالتحديد من ألفاظ النبي ﷺ، حيث بها قوام الدين، وبها يضبط النظر في كتاب الله، وفهم مواطن الأحكام فيه ومقاصدها، وهذه الضوابط حرز متين في وجوه الطامعين في طمس نور الإسلام، والمشككين في حجية مصادره.

---

[1] المناوي، محمد عبد الرؤوف المناوي،**التوقيف على مهمات التعاريف**، ص194.

[2] الفقه في اللغة: هو فهم غرض المتكلم من كلامه، وفي الاصطلاح: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية، وقيل: هو الإصابة والوقوف على المعنى الخفي الذي يتعلق به الحكم، وهو علم مستنبط بالرأي والاجتهاد، ويحتاج فيه إلى النظر والتأمل، ولهذا لا يجوز أن يسمى الله تعالى فقيها لأنه لا يخفى عليه شيء. (انظر: الجرجاني، **التعريفات**، ص216).

[3] قد يراد به التأمل والفحص، وقد يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص. واستعمال النظر في البصر أكثر عند العامة، وفي البصيرة أكثر عند الخاصة، (المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، ص: 702).

[4] التفكر تصرف القلب في معاني الأشياء لدرك المطلوب، وسراج القلب يرى به خيره وشره ومنافعه ومضاره وكل قلب لا تفكر فيه فهو في ظلمات يتخبط، وقيل: هو إحضار ما في القلب من معرفة الأشياء، وقيل: هو العبارة عن الشيء بأسهل وأيسر من لفظ الأصل. (الجرجاني، **التعريفات**، ص88).

[5] التأمل: تدبر الشيء وإعادة النظر فيه مرة بعد أخرى ليتحققه. (المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، ص156).

[6] الاعتبار الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهدة إلى غيره، وهو التدبر أي قياس ما غاب على ما ظهر، ويكون بمعنى الاختبار والامتحان، وبمعنى الاتعاظ نحو فاعتبروا يا أولي الأبصار، وبمعنى الاعتداد بالشيء في ترتيب الحكم نحو قول الفقهاء الاعتبار. (المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، ص73).

[7] أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح المختصر**، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً...، برقم: 71.

[8] ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، (34/12).

ضوابط فهم القبول في الرواية الحديثية:

أولاً: الإثبات:

ضوابط الإثبات في السنة تمثلها قواعد عديدة تتعلق بالسند والمتن، وإعمال التاريخ والشذوذ والعلة وغيرها، وهذه القواعد هي المفصلة في إثبات الروايات الحديثية وجعلها مقبولة:

– ثبوت الرواية الحديثية متنا وسنداً: من أولويات ضوابط فهم السنة التعرف على طرق إثبات الحديث متناً وسنداً، بناءاً على ضوابط علماء الحديث، الذين بنو هذه القاعدة على شروط معرِّفة بالحديث المقبول، من اتصال السند[1]، ضبط الرواة، وعدالتهم، وعدم الشذوذ، وعدم العلة، والمتابعة في حالة الرواية الحسنة والضعيفة، وما تفرع من ذلك من شروط ضابطة للرواية المقبولة، كانتفاء التدليس في الرواية المعنعنة[2]، والاختلاط، والغفلة، والغلط، والنسيان، والوهم، والتصحيف، والإدراج في الرواية، والاضطراب، والنكارة، والغرابة، والإعضال، والتعليق، والإرسال، الخ. وهذا غيض من فيض، وضعه علماء السند لحفظ السنة النبوية.

فألزم على كل من شغل بالحديث، وقضاياه تتبع هذه الضوابط لفهم قضية القبول في الرواية الحديثية، وإلا لوقع الخلط بين روايات الحديث، ولم يتميز المقبول منها، من الضعيف غير ذي الجدوى لعدم ثبات أنه سنة. وإن إعمال هذه القواعد يجعل من الحكم على الرواية بأنها مقبولة واجبة الاتباع، ولقد أثر عن الأئمة الأربعة قول كل واحدٍ منهم: "إذا صح الحديث فهو مذهبي، واضربوا بقولي عرض الحائط"[3]، وعلى هذا ديدن كل المسلمين، إلاَّ من شذ من طوائف البدع الأهواء، كما يتبين لاحقاً.

– إعمال التاريخ في ضبط ثبوت الرواية: مظاهر نقد التاريخ لأسانيد ومتون الرواية الحديثية تتأطر من واقع تاريخ الإسناد، وتاريخ المتن، والتطبيقات النقدية للتاريخ في مجال الدراسات الإسنادية والمتنية المختلفة، وما تفصَّل فيها من علوم إسنادية ومتنية محورية، كاتصال الإسناد، وانقطاعه، وتعديل، وجرح رواة الإسناد، وما تعلق بذلك من شذوذ، وعلة، واختلاط، وتدليس...الخ. هذا في الجوانب الإسنادية، أما ما يتعلق بالمتن نجد أن ضوابط التاريخ في إثبات المتن تتناول التفريق بين الرفع، والوقف في الرواية[4]، والناسخ

---

[1] يتحقق اتصال السند بخمسة أشياء أن لا يكون مرسلاً، ولا مدلساً، ولا معضلاً، ولا منقطعاً، ولا معلقاً. (انظر: **السيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ج1، ص182).

[2] العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، ج1، ص120.

[3] محمد بن محمد أبو شهبة رحمه الله تعالى، **الإسرائيليات والموضوعات فى كتب التفسير**، ص106.

[4] من ضوابط إثبات المتون الحديثية، التفريق بين ما يعرف بالمرفوع حكماً الموقوف لفظاً، والحكم بالرفع أو الوقف تترتب عليه مسؤولية تشريعية تجعل قضيته من الأهمية بمكان، وهو في حاجة لمعرفة تاريخ المتن نفسه، من واقع قرائن معينة تتعلق بزمن

والمنسوخ، فضلاً عن ذلك فالتاريخ لعب دوراً بارزاً في رد الروايات الضعيفة والموضوعة كما هو مبثوث في ثنايا كتب الموضوعات، وكتب الرجال، ومصادر علم مصطلح الحديث، هذا التقعيد لمظاهر التاريخ في نقد الرواية، يبرز محورية التاريخ في تقويم أسانيد ومتون الرواية الحديثية، والحكم عليها قبولاً ورداً، وتقويم رواة الإسناد تعديلاً وجرحاً[1].

– العلة والشذوذ وأثرهما في ضبط ثبوت الرواية الحديثية: العلة الحديثية تعد من أهم وأعمق علوم الحديث، لاعتمادها على المهارة والإلهام المنبثقة عن الدربة الحديثية، لذا لم يبرز فيها إلا فئة من أَجِلَّةِ علماء السند كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي حاتم الرازي، وأبي زرعة الرازي، والدارقطني[2]. وهي خفية لا تدرك إلا بالبحث العميق، لأن ظاهر الرواية أنها ثابتة، فثبوت العلة قد تؤدي إلى رد الرواية الحديثية إن كانت قادحة، ويمثل لها بإظهار الانقطاع في الرواية التي ظاهرها الاتصال، أو وصل المراسيل، أو رفع الموقوفات، وهي علل قادحة في ثبات الرواية، كما أن بعض العلل غير قادحة في الرواية[3]، كاختلاف ألفاظ الحديث الواحد فإن أمكن الجمع انتفى القدح، وبالتالي مثل هذه العلل في الرواية سبب لتوسيع دائرة فهم السنة كحديث مسلم المقلوب عن أبي هريرة: "رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله..."[4].

الشذوذ في الرواية الحديثية ليس بالضرورة رد خبره، ولكن من العلوم التي هي في حاجة للفحص والتدقيق فالمخالفة حاصلة من راوٍ موصوفٍ بالتوثيق، لذا قد يكون الشاذ من قبيل الصحيح والأصح، وليست بالضرورة العمل بالشاذ، أخرج مسلم من طريق مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة – رضي الله عنها – في الاضطجاع قبل ركعتي الفجر، وقد خالفه عامة أصحاب الزهري، كمعمر ويونس وعمرو ابن الحارث والأوزاعي وابن أبي ذئب

النبي ﷺ نفسه، وهذه القرائن ليست مطلقة بل في حاجة لبحث كل متن بصورة منفردة كقول أنس بن مالك: "أن أبواب النبي ﷺ كانت تقرع بالأظافير". هذا المتن مع تعلقه بزمن النبي ﷺ عُدَّ موقوفاً على صحابي حكى فيه عن غير النبي ﷺ فعلاً. (انظر: البخاري،، **الأدب المفرد**، ج1، ص371 – قال الشيخ الألباني : صحيح). وانظر: أحمد المجتبى بانقا/ محمد شاه جاني، **أهمية التاريخ في نقد الرواية الحديثية**، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي العالمي: نحو منهج علمي لكتابة التاريخ– تاريخ الإسلام وتاريخ السودان نموذجاً – رؤية نقدية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، بتاريخ: 2013/12/19م.

[1] أحمد المجتبى بانقا/ محمد شاه جاني، **أهمية التاريخ في نقد الرواية الحديثية**.

[2] ملا على القاري، نور الدين أبو الحسن على بن سلطان، **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، ص461.

[3] الدارقطني، أبو الحسن علي بن عُمَر ابن أحمد، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج1، ص41.

[4] هذه الرواية دالة على صيغة مدح صاحبها بكثرة إنفاقه خفاءً التي تضطره على النفقة بشماله أحياناً، عن أبي ذر قال: كنت أمشي مع رسول الله ﷺ في حرة المدينة فاستقبلنا أُحُد فقال: "يا أبا ذر، قلت: لبيك يا رسول الله، قال: ما يسرني أن عندي مثل أحد ذهبا تمضي عليَّ ثالثة وعندي منه دينار إلا شيئاً أرصده لدين إلا أن أقول به في عباد الله: هكذا وهكذا وهكذا عن يمينه وعن شماله ومن خلفه، ثم مشى، فقال: إن الأكثرين هم الأقلّون يوم القيامة إلا من قال: هكذا وهكذا وهكذا عن يمينه وعن شماله ومن خلفه وقليل ما هم.." **توضيح النخبة**، ص106.

وشعيب وغيرهم عن الزهري فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح، ورجح جمع من الحفاظ روايتهم على رواية مالك[1].

– **قواعد الجرح والتعديل**: "الجرح والتعديل" من أبرز الدراسات الحديثية الضابطة لقبول الرواية الحديثية، وهو أمر مشروع وجائز صيانة للسنة النبوية، ولقد تطور هذا العلم وفق البيئة والتفاعل مع قضايا الحديث، فالسند نفسه نتاجاً طبيعياً للجرح والتعديل، فبعد ظهور الوضع في الحديث احتاط المحدثون لاختيار رجال السند فاشتهر قولهم: "سموا لنا رجالكم"[2]، وفي ذلك تطور علم الرجال وأصبح طبقات شتى يتفاوتون في العدالة والجرح، وما يقدح في ذلك من اختلاط وتدليس، وما ترتب على ذلك من الحكم على الرواية بالضعف، والتصحيح، ولقد اشترطوا شروطاً في الجارح والمعدل، والجرح والتعديل، وأسباب الجرح والتعديل، ومراتبهما، وألفاظهما، والجرح المجمل والمفسر، ولم يتركوا مجالاً يقدح في دقة مذهبهم. هذا مما كان له أثر بالغ في صيانة السنة، حيث لتحقيقه نشأة الرحلة في طلب الحديث، وشهرها العلماء وأعظموا من شأنها، وبها طلب العلو في الإسناد[3]، والتحقيق من السماع.

ثانياً : ضوابط فهم مقاصد الحديث النبوي الشريف:

إن قضية مقاصد السنة ذات أهمية بالغة حيث بها تتنّزل الأدلة الحديثية على واقع العمل في ميادين الحياة المختلفة، فمعرفة مساق الحديث في حاجة للعديد من الضوابط التي يمكن الإشارة إلى بعضها على سبيل التمثيل وليس الحصر:

– **جمع الروايات الحديثية**: جمع روايات الحديث المتعلقة بقضية واحدة تعددت فيها الروايات الحديثية، يعين على فهم المتون بمقارنة بعضها ببعض، إن كانت ذات دلالة واحدة، وبناءً على ذلك يفهم دلالة الخاص والعام والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ، – فهو علم قائم على قواعد وأسس منهجية، وذلك لأهميته – وعلى وفقه فُهِمت الدلائل الفقهية كالندب والإيجاب، والعموم والخصوص، والمقيد والمطلق وإمكانية الجمع والترجيح،

[1] الإسناد إذا كان متصلا ورواته كلهم عدولا ضابطين فقد انتفت عنه العلل الظاهرة، ثم إذا انتفى كونه معلولا فما المانع من الحكم بصحته، فمجرد مخالفة أحد رواته لمن هو أوثق منه أو أكثر عددا لا يستلزم الضعف، بل يكون من باب صحيح، وأصح، قال ولم يرو مع ذلك عن أحد من أئمة الحديث اشتراط نفي الشذوذ المعبر عنه بالمخالفة وإنما الموجود من تصرفاتهم تقديم بعض ذلك على بعض في الصحة. (السيوطي، **تدريب الراوي**، ج1، ص65– 66).

[2] بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ج1، ص494.

[3] عن عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: سمعت أبي يقول: "طلب علو الإسناد من الدين". (انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، **الرحلة في طلب الحديث**، ص89).

قال الإمام أحمد بن حنبل: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً"[1].

وهذا ما وعاه أصحاب الكتب الحديثية، حيث جمعت أحاديث الموضوع الواحد في مكان واحد، لمقارنة الألفاظ والاستفادة من نكاتها الفقهية في الأحكام، كقوله ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الإِقَامَةَ، فَامْشُوا إِلَى الصَّلاةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وَلا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»[2]. وقوله ﷺ: «فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا»[3]. فاختلاف الألفاظ في صلاة المسبوق بين الإتمام والقضاء جعل منها جدلاً فقيهاً اعتمد على المعاني اللغوية للكلمتين، فقال بالإتمام: جماعة منهم مالك والشافعي وأحمد، وهو أن ما أدرك مع الإمام يعد أول صلاته، وأما من قال بالقضاء: جعلوا ما أدرك مع الإمام فهو آخر صلاته، والذي يقضيه أول صلاته، وهو قول نسب لأبي حنيفة: أن الذي يدرك مع الإمام هو آخر صلاته، وحجة هذا القول رواية من روى هذا الحديث: «وما فاتكم فاقضوا»، والقضاء لا يكون إلا لفائت، ومعلوم أن الفائت من صلاة المأموم ما سبقه به إمامه، وفي إجماعهم أنه يقضى بقية صلاته، كما وردت السنة دليل على أن الذي يقضيه فائت، وأن الذي صلى مع الإمام ليس هو الفائت.

– **الوقوف على أسباب ورود الحديث**: وهو وجه من وجوه فهم السنة، به تتبين العبرة من اللفظ إن كان مقصوداً به العموم أو الخصوص، والناسخ والمنسوخ من الأحكام، وعلة الحكم[4]، كما به تعرف مسألة الإبهام والإهمال في متون السنة، ووفقها عرفت تواريخ الرواية. وقد يظهر سبب الورود في سياق الحديث الواحد، وقد لا يظهر إلا بجمع رواياته، والنظر فيها، فما لم تصرح به بعض الروايات من أسباب ورود الحديث، قد تصرح به روايات أخرى. والأمثلة على ذلك كثيرة مبثوثة في كتب الأحكام. قال ﷺ: «وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِحَطَبٍ فَيُحْطَبَ، ثُمَّ آمُرَ بِالصَّلاَةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ آمُرَ رَجُلاً فَيَؤُمَّ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرْقًا سَمِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ»[5]. هذا الحديث فيه دلالة على أن صلاة الجماعة فرض عين وهو مذهب عطاء والأوزاعي وأحمد وأبي ثور وابن خزيمة وداود. بينما الجمهور

---

[1] الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج2، ص212.

[2] أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى ...، برقم: 610.

[3] أخرجه أبو داود في **السنن**، كتاب الصلاة، باب السعي إلى الصلاة، برقم: 572، وهو حديث صحيح.

[4] أو فهم علة الحكم من سبب ورود الحديث كقوله ﷺ: «ليس من البر الصوم في السفر»، فالحديث حمله ابن عبد البر على سببه في قصة الرجل الذي جهد من الصيام وظُلِّل عليه.

[5] أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب الصلاة، باب وجوب صلاة الجماعة، برقم: 644.

على أن صلاة الجماعة ليست فرض عين، واستنبطوا سبباً هذا الحديث وأنه عُنِيَّ به المنافقون؛ لأن سياق الحديث يدل على أن المؤمنين لا يتخلفون عن حضور الجماعة إلا لأمر جلل، كما أن النبي ﷺ لم يحرق بيوتهم[1].

– مراعاة أساليب اللغة العربية في فهم النص: اللغة العربية هي التي ورد بها الحديث الشريف، فالنبي ﷺ لكلامه دلالات تفسر وفق سياقها ومرادها، عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه – وكان من أصحاب الشجرة – قال: كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقة قال: «اللهم صل عليهم». فأتاه أبي بصدقته فقال: «اللهم صلِّ على آل أبي أوفى»[2]. والصلاة هنا لا يفهم منها المعنى الاصطلاحي المتعلق بفريضة الصلاة، حيث سياق اللفظ يصرفه عنه، فاستعمال اللغة العربية في فهم المتون الحديثية في حاجة لضوابط أهمها العلم بفنون اللغة ومدلولاتها، ومعرفة معاني غريب اللغة.

كما أنه ينبغي مراعاة المصطلحات الشرعية وتفسيرها وفق مرادها كالصلاة، والزكاة، والصوم، والآذان،...الخ. فهي وإن كانت لها معانٍ لغوية مغايرة للمصطلحات الشرعية فتعريفها الاصطلاحي يبقي فهمها وفق السياق النبوي الشرعي الدال على التعريف بتلك الشرائع التعبدية، وهذا من صميم فهم المراد بالنص الشرعي، عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ: «بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان»[3].

– فهم الرواية الحديثية في ضوء المقاصد الشرعية: بما أن المقاصد الشرعية قامت على تحقيق مصالح العباد من واقع حفظ النفس، والدين، والمال، والعقل، والنسل[4]، فإن السنة النبوية أصلت لتلك المفاهيم وينبغي أن تفهم الأحاديث وفق ذلك من واقع تعدد الروايات، وسياق الحديث، والبحث في أسباب وروده[5] بما يحقق المقصد الشرعي من الرواية، قال ابن القيم: "..الشريعة مبناها وأساسها على الحِكَمِ ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدلٌ كلُّها، ورحمة كلُّها، ومصالح كلها، وحكمةٌ كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجوْر، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث،

---

[1] النووي، يحيى بن شرف بن مري، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ج5، ص153.

[2] أخرجه مسلم في **الصحيح**، كتاب الزكاة، باب الدعاء لمن أتى بصدقة، برقم: 1078.

[3] أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس»، برقم: 8.

[4] أبو حامد، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، **المستصفى**، ص251

[5] الأستاذ الدكتور أحمد الريسوني، من خلال موقعه:

http://www.raissouni.ma/index.php/articles/36/36.html، بحث بعنوان: **مقاصد السنة**، نقل بتاريخ2014/8/3.

فليست من الشريعة وإن أُدخلت فيها بالتأويل"[1]، هذه المعاني التي أوردها الإمامُ ابن القيم تجسدت في سنة رسول الله ﷺ، عن عائشة – رضي الله عنها – أنها قالت: "ما خُيّر رسول الله ﷺ بين أمرين قط إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه في شيء قط إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم بها لله»[2]، فجاءت السنة رحمةً للمجتمع في قضايا الاقتصاد والمجتمع والسياسة والدين، وهذا ما يميز الرسالة الإسلامية بأنها عالمية، ومهيمنة، وشاملة، وكاملة، وخالدة، فقد غطت قضايا العمل والسلوك في شتى مناحي الحياة، وكان صاحبها – عليه الصلاة والسلام – بشراً كامل الصفات الإنسانية، التي أهلته لتحمل الرسالة الإسلامية، وجعله الله تعالى مثلاً يحتذى به في العمل والسلوك، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: 21].

المبحث الثاني: الدوافع والأسباب المعيقة في فهم السنة:

تعرضت السنة النبوية الشريفة عبر تاريخها المديد للكثير من المعوقات التي أدت إلى القصور في فهمها، وكانت هذه العوائق متماثلة للحالة التي مرت بها ظروف العالم الإسلامي من خلافات مذهبية، وفكرية، وسياسية، واجتماعية، وهذه الدوافع والأسباب تنم عن قلة معرفة بالصناعة الحديثية ومقاصد الشرع من جهة، ومن جهة أخرى سوء قصد ونية انبنت نتيجة تراكم الخلافات المختلفة، والتي كانت حاضرة في عمق التاريخ الإسلامي، الذي شهد انقساماً عقدياً، ومذهبياً، كالخوارج، والشيعة، والمعتزلة، وما تولد عن هذه المذهبية من فرق وجماعات كالروافض، والنظامية، والقدرية، والنواصب. ولقد حمل رأية هؤلاء العديد من أصحاب المدارس الفكرية المعاصرة كالعلمانيين، والقرآنيين، والمستشرقين. وبناءاً على ذلك ساعدت تلك الفرق في تعطيل وتشويه مقصود السنة النبوية وفق معتقداتهم، ومقاصدهم والتي يمكن التعرف عليها بالتفصيل الآتي:

أولاً: الفهم الخاطئ لمقاصد السنة:

لعبت فرق المبتدعة دوراً محورياً في إعاقة فهم السنة النبوية المطهرة، والطعن في حملتها من الصحابة ﷺ، والمحدثين رحمهم الله، وترجع جذورهم التاريخية إلى أربعة فرق، وهم: "الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة"[3]. وتعد فرقة الخوارج من أقدم الفرق الفكرية التي خالفت أهل السنة والجماعة، وارتبطت نشأتها بغزوة حنين والنبي ﷺ بين ظهراني الأمة الإسلامية، ولقد وصفهم النبي ﷺ بأوصاف دالة على سوء فهمهم للإسلام، والقرآن، والسنة، قال ﷺ:

---

[1] ابن القيم، **إعلام الموقعين**، ج3، ص3

[2] أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، برقم: 5775.

[3] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج3، ص350.

«...يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية...»[1]، وبهذا الفهم الخاطئ للقرآن والسنة كَفَّرَ الخوارج كثيرٌ من الصحابة نقلة السنة، ولم يقبلوا أحاديثهم بعد الفتنة، كما أشار لذلك الإمام الأشعري، والبغدادي، وابن تيمية[2]. وبهذا فوتوا كثير من مسائل الشريعة وخالفوا الحق في كثير من مسائل الدين لعدم أخذهم بأحاديث الصحابة، كرجم الزاني المحصن، وقطع يد السارق دون تحديد النصاب عملاً بعموم لفظ القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[المائدة: 38]، وتكاد فرقة الخوارج أن تكون النواة الأولى للفكر القرآني الذي أدى لنبذ السنة النبوية، وقال بالعمل بالقرآن وحده.

ثانياً: الغلو في الفكر والمعتقد:

تعد الشيعة رائدة الغلو في حب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، وبغض أكثر الصحابة ﷺ، وهي ثاني الفرق التي خالفت أهل السنة، ارتبط ظهورها وتفرعها بظهور خلافة أمير المؤمنين علي ﷺ، وتعد أول طوائف أهل البدع دساً في الحديث وإدخال فيه من ليس منه، انتصاراً لمذهبية ابن سبأ الذي أظهر التعبد بسببّ الصحابة حملة السنة المطهرة، حتى أصبح الفكر الشيعي مدارس متعددة تتفاوت درجاتها في محاربة السنة وأهلها، قال ابن تيمية: "وَلَمَّا أَحْدَثَتْ الْبِدَعَ الشِّيعَةُ فِي خِلَافَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ رَدَّهَا، وَكَانَتْ ثَلَاثَةَ طَوَائِفَ، غَالِيَةٌ، وَسَبَّابَةٌ، وَمُفَضِّلَةٌ"[3]. ثم ظهرت القدرية والمرجئة في زمن صغار الصحابة، فردها ابن عمر، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وواثلة بن الأسقع. ومن ثم ظهرت المعتزلة، فالجهمية نفاة الصفات في آخر عهد التابعين. ومن ثم ظهرت الزنادقة التي كانت أخلاط من فرق الضلال[4].

وانبنى الفكر الشيعي على جرح الصحابة والمحدثين من أهل السنة المطهرة، حيث كفروا الصحابة إلا نفراً قليلاً منهم وهم الذين والوا علياً ﷺ، كعمار بن ياسر، وسلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري ﷺ، أما الخلفاء الراشدون فهم كفار في معتقدات المغالين من

---

[1] أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب التوحيد، باب قراءة الفاجر والمنافق...، برقم: 3342.

[2] انظر: محمد أبو أبو الليث، **مواقف الفرق الغابرة من السنة قراءة معرفية تقييمية**، مقال منشور في مجلة دراسات، الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، المجلد الثالث، ديسمبر 2006، ص155-164.

[3] الغالية سجدوا له عند باب كِنْدَةَ، فقال ما هذا؟ فقالوا أنت الله، فاستتابهم ثلاثاً فلم يرجعوا فحرقهم بالنار. والثانية هي السَّبَّابَةُ ابتدأها ابن سبأ حيث كان يسب أبا بكرٍ وعمر طلب علي قتله ففر إلى قُرَقِيسَا والثالثة هي الْمُفَضِّلَةُ، التي كانت تفضله على أبي بكر وعمر حيث لم يكن يقبل تفضيله عليهم كرم الله وجهه ورضي عنهم أجمعين. (انظر: ابن تيمية، **الفتاوى الكبرى**، ج1، ص71).

[4] الزهراني، أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان، **موقف أصحاب الأهواء والفرق من السنة النبوية ورواتها جذورهم ووسائلهم وأهدافهم قديماً وحديثاً**، ص17-18.

الشيعة، كذلك بقية العشرة المبشرين بالجنة، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهم أجمعين، فضلاً عن ذلك فإن الشيعة عدلوا أئمتهم بما يزيد من التعديل البشري وادعوا فيهم العصمة، التي لم تثبت لبشر غير الأنبياء، ونسبوا أحاديث إلى آل البيت زوراً وبهتاناً تحقيقاً لمقاصد سياسية وفكرية معينة، وهذا يناسب مذهبهم الذي دخل فيه أصحاب قضايا مختلفة من زنادقة وغيرهم، بل التقية التي يتعبدون الله بها ما هي إلا ترسيخ للزندقة، والنفاق، وتمييع للعقيدة والدين، واتبعوا منهج الإنتقاء في السنة، فما وافق مذهبهم أخذوا به وطوعوه وفق معتقداتهم، كحديث العترة، وحديث غدير خم، وجعلوا منها قضية جَوَّزوا بموجبها تخطئة الصحابة، ورميهم بالخيانة والكفر.

ثالثاً: تقديم العقل على النقل:

أما تاريخ المعتزلة فقد شهد أكبر عملية تزوير وإنكار في السنة النبوية إثباتاً وفهماً، والمتصحف لأمهات كتبهم في الرواية يرى سطحية منهجهم في التأصيل، وضلالة فكرهم في الدس والتحريف وتشنيع سمعة الأطهار من حملة الأخبار، وحقاً ما قاله الإمام مالك – رحمه الله تعالى – في تفسير قوله تعالى: (يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ...)[الفتح: 29]: "من أصبح وفي قلبه غيظ على أصحاب محمد عليه السلام فقد أصابته الآية "[1].

أما شبهتهم في السنة انطلقت من مبدأ تقديم العقل على النص، بل كان لهم رأي حتى فيما تواتر من الأخبار، حيث جوزوا وقوع الكذب فيه كما حكى البغدادي عن النظامية أتباع إبراهيم النظام: "الخبر المتواتر مع خروج ناقليه عند سماع الخبر عن الحصر، ومع اختلاف همم الناقلين واختلاف دواعيها يجوز أن يقع كذباً، هذا مع قوله بأن من أخبار الآحاد ما يوجب العلم الضروري"[2]، واشترطوا شروطاً في قبول الرواية في حد ذاتها معولاً لتعطيل السنة، قال الإمام الحازمي: "ولا أعلم أحداً من فرق الإسلام القائلين بقبول خبر الواحد اعتبر العدد سوى متأخري المعتزلة؛ فإنهم قاسوا الرواية على الشهادة، واعتبروا في الرواية ما اعتبروا في الشهادة، وما مغزى هؤلاء إلا تعطيل الأحكام كما قال أبو حاتم ابن حبان[3].

رابعاً: قلة المعرفة بالحديث وقواعده:

أصحاب هذا الاتجاه لا يعلمون قيمة الحديث الشريف وأهميته في معرفة مقاصد الإسلام، وظنوا أن العمل بالسنة، كان واحداً من أسباب الخلاف بين المسلمين، ولقد تمثل هذا

---

[1] الخلال، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد، **السنة**، ج2، ص478.

[2] البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، ص137.

[3] انظر: الشربيني، عماد السيد محمد إسماعيل، **كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها**، ص100.

المعتقد فرقة القرآنيون التي تنبأ النبي ﷺ بظهورها بقوله: «لاَ أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لاَ نَدْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ»[1]، فبدأ هذا الفكر بشكل انفرادي في عصر الصحابة[2]، ثم اشتد عوده شيئاً فشيئاً سيما في عصر الإمام الشافعي الذي أصبح فكراً، ولقد أوضح الإمام الشافعي هذا الفكر وناقشه وفنَّده بالدليل والبرهان.

وقد تبين أن أصحاب هذا المذهب قسمان: قسمٌ لا يرى العمل إلا بالخبر، وقالوا في كتاب الله البيان، فأفضى بهم إلى الاكتفاء بأقل ما يقع عليه اسم الصلاة، واسم الزكاة، ولو صلى ركعتين في كل يوم أو في كل أيامٍ ما لم يكن فيه كتاب الله فليس على أحدٍ فيه فرض، والفريق الثاني ما كان فيه قرآن يقبل فيه الخبر[3]، فأصبح لا يعرف ناسخاً ولا منسوخاً ولا خاصاً ولا عاماً، وهم معاول هدم لكل السنة المطهرة، فلا يعترفون منها ولو بحديث واحدٍ، وفي ظنهم أن قواعد جرح وتعديل الروايات ليست وافية بقدر تجعل من أحاديثهم مصدر ثقة في إثبات الأحكام الشرعية.

خامساً: اختلال ميزان الجرح والتعديل:

تأثر علم الجرح عند الشيعة، والمعتزلة، والخوارج، ومن شابههم من فرق إنحرافية بمعتقدهم الفكري، وانبنى على ذلك موقفهم من حملة السنة المطهرة فجعلوا الخلاف المذهبي سبباً، في تجريح الصحابة والمحدثين، فلم ينجى من تكفيرهم إلا القليل من الصحابة، فالشيعة مثلاً – كما مرَّ سابقاً – عدّلوا نفراً من الصحابة دون غيرهم، وهم عمار بن ياسر، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، وطعنوا في الخلفاء الراشدين ما عدا علياً، وأم المؤمنين عائشة، وطلحة، والزبير، وعمرو بن العاص، وابنه عبد الله، وأبي موسى الأشعري، وسعد بن أبي وقاص ﷺ، عن علي ﷺ قال: "ألا إن أئمة الكفر خمسة طلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري"[4]. وقالوا إن أم طلحة بن عبيد الله كانت لها راية بمكة، وإنها استبضعت بأبي سفيان فوقع عليها وتزوجها عبيد الله، وولدت طلحة فجاءت بطلحة لستة أشهر فاختصما فاختارت عبيد الله. عن علي بن أبي طالب أنه قال لسعد بن أبي وقاص: "ما في رأسك ولحيتك من شعرة إلا وفي أصلها شيطان جالس"[5].

---

[1] أخرجه أبو داود في **السنن**، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، برقم: 4605.

[2] الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ج1، ص26.

[3] محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، **الأم**، ج7، ص276.

[4] عثمان بن محمد آل خميس الناصري أبو محمد التميمي، **سياحة في كتاب الكافي للشيعة الإثني عشرية**، ص46.

[5] نفس المرجع والصفحة.

وانبنى على تجريح الصحابة والمحدثين رد أخبارهم. وكذلك الخوارج[1] الذين جوزوا على رسول الله ﷺ الجور والضلال في السنة، وأوجبوا اتباعه في القرآن دون السنة، وكفروا أغلب الصحابة وردوا أخبارهم ولم يأخذوا بها، فجاءت أقوالهم في كثير من قضايا الشريعة مخالفة لمفهومها عند علماء أهل السنة، كالجمع بين المرأة وعمتها، ورجم الزاني المحصن وغير ذلك.

أما المعتزلة فقد أظهروا عداوة للمحدثين واعتمدوا على النقد العقلي لمتون السنة، واختلفوا في كثير من المسائل الشرعية بناءً على عقولهم وما يعتقدون من أصولهم الخمسة، لقد جعلت تلك الفرق هذه الأفكار الهدامة معايير جرح وتعديل لحملة السنة وكان حقاً مختلاً في المنهج والنتيجة.

سادساً: انتشار الوضع والوضاعين:

الوضع في الحديث تعددت أسبابه، واختلفت مذاهب العاملين به، ودوافعهم في ذلك لا تخلوا من الانتصار للمذهبية فكريةً كانت أو عقديةً، أو ربما مطامع مادية، أو جهل بالتعامل مع السنة.

ولقد كانت الشيعة أشهر الفرق الإسلامية التي ساهمت في وضع الحديث الشريف انتصاراً للمذهب والدعوة إليه، حيث وضعوا أحاديث في تمجيد علي بن أبي طالب وآل بيته الكرام ﷺ، كما وضعوا أحاديث تنقيصاً في بعض الأصحاب سيما الخلفاء الراشدون الثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان ﷺ، من هذه الأحاديث حديث: "أنا مدينة العلم وعلي بابها"[2]، هذا الحديث موضوع، يكذبه الشرع والسند والواقع، حيث حمل العلم عن النبي ﷺ كثير من الأصحاب، وبثوه في أرجاء المعمورة شرقا وغرباً، كحذيفة بن اليمان، وابن عمر،..الخ. ضف إلى ذلك فقد برز من الصحابة رواة السنة العبادلة، وأم المؤمنين عائشة، والخلفاء الراشدون،..الخ. ومنها حديث: "من سره أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنة عدن غرسها ربّي فليوال علياً من بعدى، وليوال وليه، وليقتد بالأئمة من بعدى. فإنهم

---

[1] قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "...الخوارج جوَّزوا على الرسول نفسه أن يَجور ويضلَّ في سنَّته، ولم يُوجبوا طاعته ومتابعته، وإنما صدَّقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرَعه مِن السنَّة التي تُخالف – بزَعمِهم – ظاهر القرآن، وغالب أهل البدع غير الخوارج يُتابعونهم في الحقيقة على هذا؛ فإنهم يَرون أن الرسول لو قال بخلاف مقالتهم لما اتَّبعوه،....، وإنما يدفعون عن نفوسهم الحجة، إما بردِّ النقل، وإما بتأويل المنقول، فيَطعنون تارةً في الإسناد، وتارةً في المتن، وإلا فهم ليسوا متَّبِعين ولا مؤتَمِّين بحقيقة السنَّة التي جاء بها الرسول، بل ولا بحقيقة القرآن. (**ابن تيمية، مجموع الفتاوى**، ج19، ص73).

[2] الزركشي، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله، **التذكرة في الأحاديث المشتهرة**، ص163، والسالوس، علي ابن أحمد علي السالوس، **مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع، وملحق بها السنة بيان الله تعالى على لسان الرسول ﷺ**، ص55.

عترتى، خلقوا من طينتي، رزقوا فهماً وعلماً، وويل للمكذبين بفضلهم من أمتي، القاطعين فيهم صلتي، لا أنالهم الله شفاعتي"[1].

وجاراهم جماعة من أهل السنة والجماعة تحدياً لهم، ومن أمثلة ذلك حديث روي مرفوعاً عن أبي سعيد: "لما عرج بي إلى السماء، قلت: اللهم اجعل الخليفة من بعدي علي بن أبي طالب، فارتجت السموات، وهتفت الملائكة من كل جانب، يا محمد! اقرأ: وما تشاؤن إلا أن يشاء الله قد شاء الله، أن يكون من بعدك أبو بكر الصديق"[2]، وهو موضوع، وضعه يوسف بن جعفر، فكان الوضع في الرواية من عوامل هدم السنة وتشويه مقاصدها، ولقد كان علماء السنة بالمرصاد لتلك الهطرقات، فلله الحمد من قبل ومن بعد.

سابعاً: المذهبية الفكرية التي تمثل بها معظم أهل البدع:

كالرافضة الذين قالوا بتكفير جمهور الصحابة الذين نقلوا السنة عن النبي ﷺ، واغتاظت قلوبهم حقداً على مدرسة الصحابة الكرام، والمحدثين الذين عَرُّوا مخططهم وفضحوا أمرهم، وهم خليط من شعوب قهرت بفتوحات الإسلام، وأسلافهم اشتهروا بالفسق والنفاق، واشتهروا بوضع الأحاديث تمجيداً لما يذهبون إليه، وما تعظيمهم لعلي ﷺ إلا لتحقيق مصلحة فكرية معينة، وليس حباً في الإسلام وأمير المؤمنين، وإلا لكانوا أولى الناس باتباع السنة المطهرة، فإن حب آل البيت إن كان صادقاً لا يفضي إلى ما هم فيه من الكذب والضلال، كحديث: "خلقت أنا وعلي من نور، وكنا على يمين العرش قبل أن يخلق آدم بألفي عام، ثم خلق الله آدم فانقلبنا في أصلاب الرجال، ثم جعلنا في صلب عبد المطلب، ثم شق أسماءنا من اسمه، فالله محمود وأنا محمد، والله الأعلى، وعلي علي"[3].

المبحث الثالث: مظاهر التحديات المعاصرة في فهم السنة وطرق الاستفادة منها:

الواقع المعاصر شهد تحديات ومعيقات نوعية في فهم السنة، فاتساع حملة الطعون في السنة بإثارة الشبهات حول حجيتها في التشريع، والترويج لإنكارها، والتأويل العقلي المصحوب بالتحامل عليها وعلى رجالها، وإهمال مراعاة السياق الذي قيل في إطاره الحديث، والتقصير في فهم مواطن العلل، والمقاصد المرجو تحقيقها من الحديث، وتطويع نصوص السنة لأهداف مذهبية أو فكرية معينة، كما أن تجزئية ألفاظ ومعاني الحديث أخذت حيزاً من الواقع المعاصر، هذه التحديات تفرض واقعاً يرجى تحقيقه من خلال التعرف على تحديد

---

[1] أخرجه أبو نعيم في الحلية، ج1، ص209.

[2] الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، ص335.

[3] موضوع وضعه جعفر بن أحمد بن علي بن بيان، وكان رافضياً وضاعاً.(انظر: الشوكاني، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، ص342-343).

مفهوم السنة النبوية والتمييز بين مصطلحاتها ودلائل تلك المصطلحات، وإثبات حجية السنة وإلزامها، وفهم مشكلها، وعدم الخوض في متشابهها فهو فوق إدراك البشر، وكذلك الوقوف على أسباب ورود الحديث، والاهتمام بدلالات الأحكام من المتون الحديثية، ومراعاة مناط الرخص والأعذار في قضايا فقه الحديث، والاهتمام بجمع روايات الحديث، ودراسة مواطن الشبه.

المطلب الأول: مظاهر التحديات المعاصرة في فهم السنة:

أولاً: الشبهات المثارة حول السنة:

إن قضية الشبهات المعاصرة تستمد مصدريتها المعاصرة من مدارس فكرية متعددة، على رأسها فرقة القرآنيون التي ظهرت في القرن التاسع عشر، ومن تبعهم من ليبراليين، وحداثيين، ومثقفين ومستنيرين، ومستشرقين، ومن شايعهم. ولقد أثارت تلك الفرق الشبهات حول السنة من منطلقات متعددة، سياسية، وفكرية، واقتصادية، وغيرها، ورمت تلك الشبهات لإبعاد السنة من حياة المسلمين شرعاً ومنهجاً، بعد أن علموا أن التمسك بالسنة هو صمام أمان الأمة الإسلامية من الانحراف الفكري والمذهبي، وأن السنة هي الضابطة لحياة المسلمين في تأسيهم بالنبي ﷺ، وأن نيل رضا الله تعالى يتحقق في اتباعه ﷺ.

فأضحت السنة داخلة في مفاصل حياة المسلم، في منامه وصحيانه، في أوجه حياته الدينية، والاجتماعية، السياسية، والاقتصادية. ولقد ترجمها النبي ﷺ بياناً عملياً في تلك المناحي من الحياة، عن أبي قلابة: حدثنا مالك بن الحويرث ﷺ قال: "أتينا النبي ﷺ ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، وكان رسول الله ﷺ رفيقاً، فلما ظن أنا قد اشتهينا أهلنا أو قد اشتقنا، سألنا عمن تركنا بعدنا، فأخبرناه، قال: «ارجعوا إلى أهليكم، فأقيموا فيهم، وعلموهم، ومروهم»، وذكر أشياء أحفظها، أو لا أحفظها، وقال: «وصلوا كما رأيتموني أصلي، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم، وليؤمكم أكبركم»"[1]، وهكذا فهمها الصحابة وطبقها عملياً في حياته ﷺ، وانبنى الأمر على وجوبها والتزامها. مما يعني أن القضاء عليها قضاء على الدين الإسلامي، وأن الساعين لإبعادها عن حياة المسلمين كانوا ذووا أغراض مختلفة رموا لتحقيقها، وفهوم قاصرة من نتاج تربية قاصرة وتصوُّر أعوج عن السنة الشريفة، فتصوَّرا وحدة المسلمين في اتخاذ منحى مضاد للسنة باعتبارها – في مخيلتهم – سبب أزمة الوحدة بين المسلمين وهي من عقبات التقدم الفكري والحضاري لدى الأمة، والخلاص منها يعد مبعثاً جديداً، وإضافةً حقيقيةً في البناء الحضاري للأمة، وقد وجد الغرب لا سيما الاستعمار البريطاني ضالته في أمثال هؤلاء فانتدبهم وتبانهم،

[1] أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد، برقم 6819.

وجعلهم مطية لرمي السنة بالشبهات تلو الشبهات تمهيداً لنبذها وإبعادها عن دائرة التشريع والمعرفة، ولقد نشط هؤلاء أيما نشاط، وتوسعت دائرتهم في بلاد الهند وباكستان ومصر وغيرها من بلاد المسلمين، حتى أضحت لها أتباع ومنهجية ورواد ودعوة. حيث ظهرت شبهاتهم في أن السنة تأخر تدوينها، وأنها ليست وحياً من الله تعالى، والصحابة لم يعتنوا بها كاعتنائهم بالقرآن، وأن العمل بها يؤدي إلى تفرق الأمة، وأنها مؤامرة أعجمية حيكت في ظلامٍ دامس[1]،..الخ، أساليب باطلة يشهد على بطلانها الدليل والعقل، فالله سبحانه وتعالى اشترط في نيل محبته اتباع محمد ﷺ قال تعالى: (قُلْ: إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [آل عمران: 31]، يقول الإمام ابن كثير في التفسير عن الآية الأولى: "هذه الآية الكريمة حاكمة على كل من ادعى محبة الله وليس هو على الطريقة المحمدية. فإنه كاذب في نفس الأمر حتى يتبع الشرع المحمدي والدين النبوي في جميع أقواله وأعماله، كما ثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»"[2][3]، وقال سيد قطب: "إن حب الله ليس دعوى باللسان، ولا هياماً بالوجدان، إلا أن يصاحبه الأتباع لرسول الله، والسير على هداه، وتحقيق منهجه في الحياة.. وإن الإيمان ليس كلمات تقال، ولا مشاعر تجيش، ولا شعائر تقام. ولكنه طاعة لله والرسول، وعمل بمنهج الله الذي يحمله الرسول"[4].

ثانثاً: منهج إنتقاء وتطويع ألفاظ المتون الحديثية:

من التحديات المعاصرة في فهم السنة قضية الإنتقاء والتجزئة، ومحاولة تطويع ألفاظ المتون الحديثية ومعانيها لتحقيق أهداف مسبقة، وقد برز فيه أهل البدع السابقين، والتزمه المستشرقون، ونهل منه المعاصرون المناوئون للسنة، من رافضة، وقرآنيين، وعقليين، وحداثيين، ومفكرين، ومثقفين، كلٌ يغني على ليلاه. فالروافض اعترفوا بأحاديث الصحيحين التي تمجد من آل بيت النبي ﷺ، وبنو عليها أصول تدينهم وإمامتهم، واعتبروها حجة لهم، وقالوا بعصمة الأئمة، وأنهم المرجعية في التشريع بناءاً على حديث الثقلين، من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خماً بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر، ثم قال: «أما بعد! ألا أيها الناس! فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى

---

[1] خادم حسين الهي بخش، **القرآنيون وشبهاتهم حول السنة**، ص209-256.

[2] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الصلح، باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، برقم: (2697)، ومسلم في الصحيح، كتاب: الأقضية، باب: نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، برقم: (1718)، عن عائشة رضي الله عنها.

[3] ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم**، ج2، ص32.

[4] سيد قطب، **في ظلال القرآن**، ج1، ص387.

والنور، فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به»، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: «وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»، فقال له حصين: ومن أهل بيته يا زيد! أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده، قال: ومن هم قال: هم آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس، قال: كل هؤلاء حرم الصدقة، قال: نعم"[1].

فالحديث يفهم من صياغه أن النبي ﷺ أوصى باحترام ومراعاة أهل بيته، ولا دليل نقلي وعقلي في اختزال أمور الدين كلها في جزء من آل بيت النبي ﷺ، ولقد أوصى النبي ﷺ بالعلم لكافة المسلمين، بقوله: « نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ»[2]. أما أحاديث الصحيحين التي تمجد من شأن أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة ﷺ، فقد ضربوا بها عرض الحائط؛ بل لم يكتفوا بذلك، فقاموا بتكفيرهم وشتمهم.

كما أن بعض المناوئين للسنة فهم المتن بشكل مبتورٍ، أو حاول لي عنق معاني ألفاظ المتن، كما استدل أبو رية بالحديث المتواتر على جواز وقوع الكذب في الحديث، مما يجعله ليس مكاناً للثقة في التشريع الإسلامي، وهو قوله ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[3]، وغير ذلك أمثلة كثيرة لا يسع هذا البحث لسوقها.

ثالثاً: التأويل العقلي:

رواد مدرسة العقل هم المعتزلة الذين حكموا العقل في فهم الدين، وبالتالي كلما عارض عقلهم، إما أَوَّلُوه أو طعنوا في رواته وأبطلوه، ولقد أثر هذا الفهم كثيراً في طبقة الكتاب والمفكِّرين والأدباء المعاصرين[4]، ولقد استقى هؤلاء من المدرسة الإستشراقية التي ركزت في شبهاتها حول السنة على قضية التأخير في تدوين السنة[5]. واعتنى العقلانيون بنقد الأحاديث، وعلى رأسها أحاديث الصحيحين انتصاراً لعقولهم؛ لأن الصحيحين محلَّ تسليم لدى المسلمين، ويرون أن فيهما كثيراً من المتون المردودة، أو المشكِلة في مدلولها[6]، ولم يفرقوا في نقدهم بين المادة الحديثية التي تتعلق بالغيب والشهادة مما صعب عليهم فهم كثير من

---

[1] أخرجه مسلم في **الصحيح**، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ، برقم: 2408.

[2] أخرجه أبو داود في **السنن**، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، حديث رقم3662، وهو حديث حسن.

[3] أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب العلم، باب إثم من كذب...، ب‍رقم: **107**.

[4] فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، **منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير**، ج1، ص336.

[5] ويُفسِّر الشيخ السباعي السببَ الباعثَ للمستشرقين على بثِّ مثل هذه الشبهات عن السنة وتاريخ تدوينها ومعاني أحاديثها، فيقول:"..والذي حملهم على رُكوب الشطط في دعواهم هذه، ما رأوه في الحديث النبوي الذي اعتمده علماؤنا من ثروة فكرية وتشريعية مُدهشة، وهم لا يعتقدون بنبوة الرَّسول، فادَّعوا أن هذا لا يُعقل أن يَصدر كله عن محمَّد الأمي، بل هو عملُ المسلمين خلال القرون الثلاثة الأولى". (مصطفى السباعي، **الإستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم**، ص 22، **والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، ص187-235).

[6] سامر إسلامبولي، **تحرير العقل من النقل، وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم**، ص40.

الأحاديث واستيعابها، ومن هذه الأحاديث ما قاله النبي ﷺ لأبي ذرٍّ رضي الله عنه حين غربت الشمس: «أتدري أين تذهب»؟ قلت الله ورسوله أعلم، قال: «فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يُؤذن لها، يُقال لها: ارجعي من حيث جئتِ، فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [يس: 38]» "[1]. اعتبر سامر إسلامبولي أن للشمس مداراً تسير بموجبه، فهي إن غربت في مكانٍ ما، شرقت في ذات الوقت في مكانٍ آخر، وهي من المخلوقات التي لا تملك عقلاً، وغير مكلفة، أو مسئولة حتى يقبل منها السجود أو يرفض[2].

وترجيح العقل في فهم الحديث عملت به طوائف معاصرة، من منطلقات مختلفة، يجمعهم الاعتداد بالعقل في فهم متون الحديث، مع اختلاف دوافعهم وأهدافهم، ولعل ما يوحد هؤلاء تنامي عجلة التكنولوجية الغربية، وفوائد العلم التجريبي الذي كان من صنيعة الغرب، فاغتر به فئام من الناس، هذا من جانب ومن جانب آخر قلة المعرفة بالسنة النبوية، وقواعد الإثبات، والفهم التي سطرها العلماء في صيانة وحفظ السنة، فجاءت تفسيراتهم العقلية، مجافية لحقائق التشريع، وغليظة في أسلوبها، مما يعني أن الموقف المتخذ حيال السنة يجافي الموضوعية.

المطلب الثاني: معطيات فهم السنة في الواقع المعاصر:

ارتكزت معطيات فهم السنة في الواقع المعاصر، في البحث في مقاصد الحجية في السنة، والاهتمام بالشرح الموضوعي للحديث بإعمال قواعد اللغة، والفقه، والأصول، وتحديد فهم المشكل الحديثي بالبحث في مجالاته، وكشف أوجه الإشكال فيه، والتفريق بينه وبين الأحاديث الباحثة في الغيبيات التي لا يدرك كنهها إلا الله ﷻ، ومراعاة أسباب ورود الحديث وأثره في فهم السنة، ومراعاة سياق ومصطلحات الحديث وتوجيه مناطه والدلالات الحكمية فيه، وتعرية منهج الطاعنين والمشككين في السنة النبوية، ويمكن تفصيل ذلك في النقاط التالية:

أولاً: تعميق الوعي بمقاصد الحجية في السنة النبوية:

وهي دراسة في علم مقاصد أدلة حجية السنة، وذلك بالتطبيقات العملية في روح النص والهدف من الحجية في السنة، لتعظيم وتفهيم قدسيتها، وأن تقديسها تقديس لشعيرة الإسلام، وتوقيراً لنبي الإسلام الذي ربط الله تعالى بين الاستقامة على أمر الإسلام، والإخلاص المفضي لرضى الله تعالى باتباعه ﷺ، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ

[1] أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر، برقم: 3027.

[2] سامر إسلامبولي، **تحرير العقل من النقل**، ص254.

فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [آل عمران: 31]، وقوله تعالى: (قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ) [آل عرمان: 32]. قال الحسنُ البصري: "قال أصحابُ رسولِ اللَّه ﷺ، إنَّا نحبُّ ربَّنا حبًّا شديدًا، فأحبَّ اللَّهُ أن يجعلَ لحبِّه عَلَمًا، فأنزلَ اللَّهُ تعالى هذه الآيةَ. ومن هاهُنا يُعلم أنه لا تتمُّ شهادةُ أن لا إله إلا اللَّهُ إلا بشهادة أن محمدًا رسولُ اللَّه، فإنَّه إذا علمَ أنه لا تتمُّ محبةُ اللَّهِ إلا بمحبَّةِ ما يحبُّه، وكراهةِ ما يكرهُه، فلا طريقَ إلى معرفة ما يحبُّه وما يكرَهُهُ إلا من جهةِ محمدٍ المبلِّغ عن اللَّهِ ما يحبُّه وما يكرهُهُ باتّباع ما أمرَ به، واجتنابِ ما نَهى عنه، فصارت محبةُ اللَّه مستلزمة لمحبةِ رسولِهِ ﷺ وتصديقِهِ ومتابعته، ولهذا قرنَ اللَّهُ بين محبتِهِ ومحبةِ رسولِهِ في قولِهِ تعالى: (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) [التوبة: 24]، كما قرنَ طاعتَهُ وطاعةَ رسوله ﷺ في مواضع كثيرة"[1]. والمحبة تتطلب الإتباع.

ثانياً: إبراز الجوانب الموضوعية للأحاديث:

وهو ما يسمى بالشرح الموضوعي والساحة المعاصرة بها العديد من القضايا التي هي في حاجة لتأصيل في مجالات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والتربية والتعليم، ونظام الحكم الراشد، والدولة الراشدة، والأمة الناصحة، ومحاربة العادات الضارة، كالظلم والجهل والضياع والتشريد، والأنانية وحب الذات، التي أضحت أمراضاً تنهك في عظم الأمة الإسلامية التي هي راعية للبشرية، فكيف يستقيم الظل والعود أعوج. من هنا يمثل الاعتناء بالشروح الموضوعية للحديث الشريف فكراً مستنيراً ينصب في مصلحة الأمة، حيث تمثل الأحاديث الموضوعية تأصيلاً شرعياً للقضايا التي تتعلق بها. ففي شرحها وبيانها، أكبر المعينات في فهم مقاصد السنة، وذلك لما يحتويه من علم اللغة، وجمع الروايات، ومعاضدة بعضها البعض، وبه يسد باباً كبيراً وتفوت فرصة للمتربصين بالسنة من باب التجزئة والانتقاء، كما أنه ذو فائدة عظيمة في ضبط جودة البحث من جهة تركيزه على قضايا محددة[2].

ثالثاً: تمييز الأحاديث المشكلة وبيانها:

من الأحاديث التي كثر فيها اللقط، وشابها كثير من الخلط، ويندر أن يفرق بينها وبين ما يشابهها من الأحاديث المجملة، والمتشابهة، والخفية، إضافة لذلك مرتعاً لأهل الأهواء والبدع، ومعظمها أخبار لا علاقة لها بلب التشريع، مع ذلك فإنها في حاجة لإعادة

[1] ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، **روائع التفسير**، ج2، ص256

[2] انظر: أحمد المجتبى بانقا وإسماعيل عبد الله، **منهجية شرح الحديث أصالة ومعاصرة**، مجلة التجديد، العدد الثاني والثلاثون، 2012، ص188.

تصنيف وغربلة مما شابهها من المجمل والمتشابه والخفي من الأحاديث[1]، ولعل ما يفيد في ذلك الجمع بين الروايات، والنظر في مقاصد اللغة، والتاريخ، وأسباب الورود،..الخ.

رابعاً: البحث في أسباب ورود الحديث:

لحل كثير من الإشكالات الواردة وتفويت فرصة الفهم الانتقائي للسنة النبوية، فسبب ورود الحديث كشف للبس الذي يظهر على الرواية، وربا فيه من النكت الفقهية وما لها من دلالات حكمية، فتتنّزل القضايا المشابهة لما ورد فيه الحديث منْزلتها مما يفيد في إعمال المتن في القياس، ويبعد عن الشبهات في الحديث، كحديث: «ولد الزنا شر الثلاثة»[2]، رواه أبو هريرة ﷺ، وهو في ظاهره يخالف القرآن والسنة ومقاصد الشرع الإسلامي والعقل، حيث لا ذنب لابن الزنا، وكان لمعرفة سبب وروده كشف لملابساته، وصيانة لسنة النبي ﷺ وتعميق لفهم مكانة النبي ﷺ، حيث بين لنا أن إيذاء النبي ﷺ أكبر من اقتراف جريمة الزنا، لذا أجابت أم المؤمنين السيدة عائشة – رضي الله عنها – بقولها: "لم يكن الحديث على هذا، إنما كان رجلٌ من المنافقين يؤذي رسول الله ﷺ، فقال: «مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ فُلاَنٍ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ مَعَ مَا بِهِ وَلَدُ الزِّنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ شَرُّ الثَّلاَثَةِ»"[3].

خامساً: مراعاة سياق اللفظ:

فإن سياق اللفظ والمناسبة الحديثية تعين على فهم مقاصد كلام النبي ﷺ، عن أبي سعيد الخدري ﷺ: خرج علينا رسول الله ﷺ في أضحى أو فطر إلى المصلى، فمرَّ على النساء فقال: «يا معشر النساء! تصدقن..»، ثم قال ﷺ: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن»، قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله!، قال: «أليس شهادة المرأة مثل شهادة الرجل»؟ قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟»، قلن: بلى. قال: «فذلك من نقصان دينها»[4].

فنقصان العقل والدين رخصة اختص بها المرأة أكملها لها في جوانب أخرى كقوة العاطفة في فترة الحمل والرضاعة، وقوة العاطفة الطاغية على رجاحة العقل، وهذا النقصان ليس عيباً، وإنما هو من أجل دفع عجلة التطور وتنمية البشر، وما عدا ذلك فهي متساوية الأجر والثوابت، (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ) [النحل: 97]، تلك هي مناسبة

---

[1] أحمد المجتبى بانقا، **قواعد في شرح الحديث المشكل**، مجلة الدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية باكستان، 2010م.

[2] أخرجه أبو داود في **السنن**، كتاب العتق، باب في عتق ولد الزنا، برقم:3965. وهو حديث صحيح.

[3] أخرجه البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، **في السنن الكبرى**، ج10، ص58.

[4] أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، برقم: 298.

الحديث، ومنها يفهم معنى نقصان عقل ودين المرأة، وهو معنى متلقى من صاحب الشريعة الذي لا ينطق إلا عن وحي يوحى إليه، وعلم يتنّزل عليه، وهو يوافق الشريعة والعرف، وليس فيه ما يدعوا للشبهة والتندر كما زعم بعض الكتاب كخديجة البطار[1].

سادساً: تعرية مناهج المشككين في السنة:

من عدة زواية تركز على أبرز مرتكزاتهم في دراسات السنة، فالدعوة التي ارتكز عليها هؤلاء لها منطلقات اقتصادية، ودينية، وسياسية، وغلب على المشككين في الواقع المعاصر النقد العقلي، حتى لمن يسمون أنفسهم بالقرآنيين، لذلك فإن أفكارهم تدور في دائرة مغلقة يعيدونها كلما درست فتشابهت شبهاتهم بشبهات أسلافهم، لا جديد عندهم وهم فقاعات سرعان ما تختفي، قال الله تعالى: (يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ) [الصف:8]، ولعل مما يفيد التعمق في مصدرية شبهاتهم وتفاصيلها، وتشهير مناهجهم في التجزئة، والغلو، والتعمق في فقه المقاصد في الرد عليهم، كفيل بدحر أفكارهم وتشتيت أتباعهم.

الخاتمة:

توصَّل البحث للعديد من النتائج، وأبرزها:

1) أنَّ فهم الحديث هو إدراك قواعد المحدثين وجهودهم في ضوابط الرواية المقبولة، وشروطهم في ذلك من اتصال للسند، وعدالة، وضبط الرواة، وانتفاء الشذوذ، والعلة، والمتابعة لجبر الرواية الضعيفة، وإعمال ميزان علم الجرح والتعديل، في تحقيق تلك الشروط. ومن ثم معرفة مقاصد متون الحديث ودلالاتها، من واقع جمع الروايات الحديثية المتعلقة بموضوع واحد أو مواضيع متشابهة، والوقوف على أسباب ورود الحديث، ودلالات الأسلوب اللغوي في المتن، وفهم المتن وفق مقاصد الشريعة الإسلامية التي انبنت على حفظ الضروريات الخمس، وتنْزيل المتون الحديثية على قواعد الشريعة، ومعرفة مدلولاتها في الفقه الإسلامي في جانبي العبادات والمعاملات. وتنبثق أهمية ذلك في أنه ينصب في فهم الدين الإسلام، فلا يتصور تطبيقاً عملياً لأي من الأحكام الإسلامية بدون الرجوع إلى السنة، مما يعزز من أهمية فهمها واستيعابها.
2) وأنَّ قضية فهم السنة تعرَّضت لمعيقات عبر تاريخها المجيد، وفقاً للحالة التي مر بها التاريخ الإسلامي، حيث انعكست الخلافات المذهبية، والفكرية، والسياسية،

[1] محمد بن زين العابدين رستم، **خديجة البطار كان بينها وبين الحق حجاب**، جريدة المحجة الفاسية المغربية، العدد171، ماي2002م، ص7-8.

على قضية فهم السنة، والتعامل معها كمصدر تشريعي معني ببيان مقاصد الإسلام جميعاً، وفصلت عوائق فهم السنة في الغلو، والفساد الفكري، الذي تمثل به الشيعة، والخوارج، وما تشعب منهما من روافض..الخ، وما لحق بهما من معتزلة، وزنادقة..الخ، وما نتج عن ذلك من اختلال في ميزان الجرح، والتعديل، وقضايا الوضع والكذب في السنة النبوية الشريفة، مما ساعد في إنكار جزء من السنة النبوية، أو اختلاق أحاديث نُسبت للنبي ﷺ زوراً وبهتاناً.

3) وأنَّ السنة النبوية تمر بتحديات معاصرة أثرت في فهمها لدى طوائف من المسلمين، وهو نتاج لما قام به الأولون في الدس فيها أو الإنكار، ولذا ظهر ذات الفعل بأسلوب عصري تمثل في إلقاء الشبهات حولها، أو استعمال منهجية الانتقاء وتطويع متون الحديث، ومن أشهر الاتجاهات المعاصرة في ذلك القرآنيون، ومن تربوا على أيدي المستشرقين، والليبراليين، والمعنيين ببعض المنظمات المتعلقة بحقوق المرأة وغيرها.

4) وأن هذه التحديات والعقبات أفرزت لنا نوراً لتعميق الفهم بسنة النبي ﷺ في الواقع المعاصر، تمثل في البحث في مقاصد الحجية في السنة، وتحديد فهم المشكل الحديثي، وكشف أوجه الإشكال فيه، والتفريق بينه وبين المتشابه الذي لا يدرك كنهه، والاهتمام بالشرح الموضوعي للحديث، وربطه بقضايا العصر، وتعرية مذاهب المشككين، بفضح تناقض مناهجهم، ومقاصدهم، ومصادرهم، ووسائلهم، التي اتبعوها في النيل من السنة النبوية، وغير ذلك.

المصادر والمراجع:

1) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم. **مجموع الفتاوى**. تحقيق: أنور الباز – عامر الجزار دار الوفاء. ط3. 1426هـ / 2005م.

2) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم. **الفتاوى الكبرى**. تحقيق: محمد عبد القادر عطا – مصطفى عبد القادر عطا بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. 1408هـ- 1987م.

3) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله. **إعلام الموقعين عن رب العالمين**. تحقيق: طه عبد الرءوف سعد بيروت: دار الجيل. 1973م.

4) ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. **تفسير القرآن العظيم**. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. دار طيبة للنشر والتوزيع. ط2. 1420هـ – 1999 م.

5) أحمد الريسوني. من خلال موقعه:http://www.raissouni.ma/index.php/articles/36/36.html. بحث بعنوان: **مقاصد السنة**. نقل بتاريخ: 2014/8/3.

6) أحمد المجتبى بانقا ومحمد شاه جاني. **أهمية التاريخ في نقد الرواية الحديثية**. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي العالمي: نحو منهج علمي لكتابة التاريخ- تاريخ الإسلام وتاريخ السودان نموذجاً – رؤية نقدية. جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية. بتاريخ: 2013/12/19م.

7) أحمد المجتبى بانقا. **قواعد في شرح الحديث المشكل**. مجلة الدراسات الإسلامية. الجامعة الإسلامية العالمية باكستان. 2010.

8) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله. **الجامع الصحيح المختصر**. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا. بيروت: دار ابن كثير. اليمامة. ط3. 1407 – 1987م.

9) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. **الأدب المفرد**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي بيروت: دار البشائر الإسلامية. ط3. 1409 – 1989م.

10) بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي. **النكت على مقدمة ابن الصلاح**. تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج الرياض: أضواء السلف. ط1. 1419هـ – 1998م.

11) الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي. **السنن**. تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون دار إحياء التراث العربي – بيروت. د.ت.

12) الجرجاني، علي بن محمد بن علي. **التعريفات**. تحقيق: إبراهيم الأبياري بيروت: دار الكتاب العربي. ط1. 1405هـ.

13) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. بيروت: دار المعرفة. 1379هـ.

14) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**. تحقيق: د. محمود الطحان الرياض: مكتبة المعارف. 1403هـ.

15) الخطيب البغدادي. أحمد بن علي بن ثابت. **الرحلة في طلب الحديث** بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. 1395هـ.

16) الخلال، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد. **السنة**. تحقيق: د. عطية الزهراني الرياض: دار الراية. ط1. 1410هـ.

17) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عُمَر ابن أحمد. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله. الرياض: دار طيبة. ط1. 1405هـ - 1985م.

18) الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد. **السنن**. تحقيق: فواز أحمد زمرلي. بيروت: دار الكتاب العربي. ط1. 1407هـ.

19) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني. **السنن**. بيروت: دار الكتاب العربي. د. ت.

20) الخطيب الغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر. **الكفاية في علم الرواية**. تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي. المدني المدينة المنورة: المكتبة العلمية. د.ت

21) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. **روائع التفسير**. جمع وترتيب: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. الرياض: دار العاصمة. ط1. 1422هـ - 2001م.

22) الزهراني، أبو ياسر محمد بن مطر الزهراني. **موقف أصحاب الأهواء والفرق من السنة النبوية ورواتها جذورهم ووسائلهم وأهدافهم قديماً وحديثاً**. الطائف: مكتبة الصديق للنشر والتوزيع. ط1. 1411هـ.

23) الزركشي، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله. **التذكرة في الأحاديث المشتهرة**. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا: بيروت: دار الكتب العلمية. 1406 هـ - 1986م.

24) السالوس، علي بن أحمد علي. **مع الإثني عشرية في الأصول والفروع. وملحق بها السنة بيان الله تعالى على لسان الرسول ﷺ**. الرياض: دار الفضيلة. ط7. 1424 هـ-2003م.

25) سامر إسلامبولي. **تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم** دمشق: دار الأوائل. د.ت.

26) سيد قطب. **ظلال القرآن**. بيروت- القاهرة: دار الشروق. ط17. 1412هـ.

27) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة. د.ت.

28) الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله. **الأم**. بيروت: دار المعرفة. 1393هـ.

29) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**. تحقيق: عبد الرحمن يحي المعلمي. بيروت: المكتب الإسلامي. ط3. 1407هـ.

30) عثمان بن محمد آل خميس الناصري أبو محمد التميمي. **سياحة في كتاب الكافي للشيعة الإثني عشرية**. د.ت.

31) العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي. **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. بيروت: عالم الكتب. ط2. 1407هـ - 1986م.

32) الغزالى، أبو حامد، محمد بن محمد بن محمد. **المستصفى**. تحقيق: محمد مصطفى أبو العلا. مصر: مكتبة الجندي. د.ت.

33) عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي. **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**. بيروت: دار الآفاق الجديدة. ط2. 1977م.

34) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. **كتاب العين**. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. القاهرة: دار ومكتبة الهلال. د. ط. د.ت.

35) فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي. **منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير**. الرياض: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. ط2. 1403هـ- 1983م.

36) محمد بن زين العابدين رستم. **خديجة البطار كان بينها وبين الحق حجاب**. جريدة المحجة الفاسية المغربية. العدد171. مايو2002م.

37) محمد أبو الليث الخيرآبادي. **مواقف الفرق الغابرة من السنة قراءة معرفية تقييمية**. مقال منشور في مجلة دراسات. الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ. المجلد الثالث. ديسمبر 2006م.

38) محمد بن محمد أبو شهبة. **الإسرائيليات والموضوعات فى كتب التفسير**. القاهرة: مكتبة السنة. ط4. د.ت.

39) مصطفى السباعي. **الإستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم**. بيروت: المكتب الإسلامي: دار الوراق للنشر والتوزيع. ط2. 1399هـ - 1979م.

40) مصطفى السباعي. **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**. بيروت: المكتب الإسلامي: ط2. د.ت.

41) ملا على القاري، نور الدين أبو الحسن على بن سلطان. **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**. تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم. بيروت: دار الأرقم. د.ت.

42) المناوي، محمد عبد الرؤوف. **التوقيف على مهمات التعاريف**. تحقيق: محمد رضوان الداية. بيروت: دمشق: دار الفكر المعاصر: ط1. 1410هـ.

43) النووي، أبو زكريا يحي بن شرف بن مري. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط2. 1392هـ.

REFERENCES

Abu Shahbah, M. (nd.). *Al-Israiliyyat wa al-Maudhūat fi Kitab al-Tafsīr.* Cairo: Maktabah al-Sunnah.

Al-'Abidin, M. (2002). *Khadijah al-Biṭar kān Bainaha wa Baina al-Haq Hijāb*. Morocco: Jaridah al-Hujjah al-Fāsiyyah.

Al-'Asqalānī, A. (1960). *Fath al-Bārī Sharh Ṣahīh al-Bukhārī.* Beirut: Dar al-Makrifah.

Al-'Ilāi, A. (1986). *Jāmi' al-Tahṣīl fi Ahkām al-Murāsīl.* Beirut: 'Ilm al-Kitab.

Al-Baghdādī, 'A. (1977). *Al-Farq baina al-Farq wa Bayān al-Firqah al-Najiyyah.* Beirut: Dār al-Afāq al-Jadīdah.

Al-Baghdādī, A. (1975). *Al-Rihlah fi Ṭalabi al-Hadīth.* Beirut: Dar al-Kitab al-'Ilmiyyah.

Al-Baghdādī, A. (1983). *Al-Jāmi' al-Akhlaq al-Rawi wa Adāb al-Sāmi'*. Riyadh: Maktabah al-Maa'rif.

Al-Bukhari, M. (1987). *Al-Jami' al-Sahih al-Mukhtasir*. Yaman: Dar Ibn Kathir.

Al-Bukhari, M. (1989). *Al-Adab al-Mufrad.* Beirut: Dar al-Bashair al-Islami.

Al-Daraqutnī, A. (1985). *Al-'Ilal al-Wāridah fi al-Ahadīth al-Nabawiyyah.* Riyadh: Dār Ṭayyibah.

Al-Dārimī, 'A. (1987). *Al-Sunan.* Beirut: Dār al-Kitab al-'Arbī.

Al-Farahidi, A. (nd.). *Kitab al-'Ain*. Cairo: Dār wa Maktabah al-Hilal.

Al-Fārī, N. n.d. *Sharh Nukhbah al-Fikr fi Muṣṭalahat Ahl al-Athar.* Beirut: Dar al-Arqam.

Al-Gadādi, A. (nd.). *Al-Kifāyah fi 'Ilm al-Riwayah.* Madinah: al-Maktabah al-'Ilmiyyah.

Al-Ghazālī, A. (nd.). *Al-Muṣtafā.* Egypt: Maktabah al-Jindi.

Al-Hanbalī, Z. (2001). *Rawāi' al-Tafsīr.* Riyadh: Dar al-'Aṣamah.

Al-Jauziyah. I. (1973). *I'lam al-Mauqi'in 'an Rabb al-'Alamin.* Beirut: Dar al-Jayl.

Al-Jurjani, 'A. (1985). *Al-Ta'rifat.* Beirut: Dar al-Kitab al-'Arbī.

Al-Khabarābādī, M. (2006). *Mauqaf al-Farq al-Ghābirah min al-Sunnah Qirāah Ma'rifiyyah Taqyimiyyah.* Chittagong: Dirasah al-Jami'ah al-Islāmiyyah al-'Alimiyyah.

Al-Khilāl, A. (1990). *Al-Sunnah.* Riyadh: Dār al-Rāyah.

Al-Manawi, M. (1990). *Al-Tauqif ala Muhammāt al-Ta'arif.* Beirut: Dar al-Fikr al-Mu'aṣirah.

Al-Mujtabi, A. (2010). *Qawa'id fi Sharh al-Hadith al-Mushkil.* Pakistan: Jami'ah al-Islamiyyah al-'Alimiyyah.

Al-Mujtabi, A. (2013). *Ahamiyah al-Tarikh fi Naqd al-Riwayah al-Hadithiyah.* Np.: Jami'ah al-Quran al-Karim.

Al-Nawawī, A. (1972). Al- *Manhaj Sharh Ṣahīh Muslim bin al-Hajāj*. Beirut: Dār Ihyā al-Turath al-'Arbi.

Al-Raysuni, A. (2014).*Maqasid al-Sunnah*. np: n.pb.

Al-Rūmī, F. (1983). *Manhaj al-Madrasah al-'Aqliyyah al-Hadithah fi al-Tafsīr.* Riyadh: Riasah Idarah al-Buhuth al-'Ilmiyyah.

Al-Saba'i, M. (1979). *Al-Ishtirāq wa al-Mustashriqūn ma lahum wa ma 'Alaihim.* Beirut: al-Maktabah al-Islāmī.

Al-Saba'i, M. (nd.). *Al-Sunnah wa Makānatiha fi al-Tashrī' al-Islāmī.* Beirut: al-Maktabah al-Islāmī.

Al-Sajastāni, A. (nd.). *Al-Sunan.* Beirut: Dār al-Kitab al-'Arbī.

Al-Sālusi, 'A. (2003). *Ma'a al-Isnī 'Isriyyah fi Usūl wa al-Furu'. Wa Malhaq biha al-Sunnah Bayān Allah Ta'ala ala Lisan al-Raṣul SAW.* Riyadh: Dār al-Fadhilah.

Al-Suyuti, 'A. (nd.). *Tadrīb al-Rāwī fi Sharh Taqrīb al-Nawawī.* Riyadh: Maktabah al-Riyadh al-Hadithah.

Al-Shaukānī, M. (1987). *Al-Fawaid al-Majmu'ah fi al-Ahādith al-Maudhu'ah.* Beirut: al-Maktabah al-Islāmī.

Al-Syāfi'i, M. (1973). *Al-Umm.* Beirut: Dār al-Makrifah.

Al-Tamimī, 'U. (nd.). *Siyahah fi Kitab al-Kāfī lil Syi'ah al-Isni 'Ishriyyah.* np: n.pb.

Al-Tirmizi, M. (nd.). *Al-Sunan*. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arbi.

Al-Zahrānī, A. (1991). *Mauqaf Ashab al-Ahwā' wa al-Faraq min al-Sunnah al-Nabawiyyah wa Rawatihā Jazwarihim wa Wasāilihim wa Ahdafihim Qadīman wa Hadīthān.* Taif: Maktabah al-Ṣadiq.

Al-Zarkashī, B. (1986). *Al-Tazkirah fi al-Ahadīth al-Mushtaharah.* Beirut: Dār al-Kitab al-'Ilmiyyah.

Badr al-Din, A. (1998). *Al-Nakat 'ala Muqadimah Ibn al-Salah.* np: n.pb.

Ibn Kathir. A. (1999). *Tafsir al-Quran al-'Azim.* np: Dar Tayyibah.

Ibn Taimiyyah, T. (2005). *Majmu' al-Fatawa.* np: Dar al-Wafa'.

Ibn Taimiyyah. T. (1987). *Al-Fatawa al-Kubra.* Beirut: Dar al-Kitab al-'Ilmi.

Samar, I. (nd.). *Tahrīr al-'Aqal min al-Naql wa Qirā'ah Naqdiyyah li Majmu'ah min Ahadith al-Bukhārī wa Muslim.* Damascus: Dār al-Awāil.

Sayyid Qutb. (1992). *Fi Ẓilāl al-Quran.* Beirut: Dār al-Syuruq.